DOI: https://doi.org/10.54809/jkss.vi9.334

گۆڤاری کوردستانیی بۆ لێکۆڵینەوەی ستراتیجیی

Copyright © Open access article with CC BY-NC-ND 4.0

تحليل وقياس دور الائتمان المصرفي في نمو بعض القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

تارا محمد مصطفى

كلية التجارة- جامعة السليمانية

narmen.ghafor@univsul.edu.iq

أ. م. د. نرمين معروف غفور

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة السليمانية

taramuhamad.m@gmail.com

الملخص:

يهدف هذا البحث الى قياس وتحليل دور الائتمان المصرفي في نمو بعض القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠) وذلك من خلال تحديد نسبة تأثير الائتمان المصرفي الممنوح لبعض القطاعات الاقتصادية المختارة (كمتغير مستقل) في نمو الناتج المحلي لتلك القطاعات(كمتغيرات معتمدة) تحديد نوع العلاقة بينها، وتوصل البحث من خلال نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews ٩ الى عدة استنتاجات منها وجود تأثير ايجابي ومعنوي للائتمان المصرفي الممنوح الى بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي لتلك القطاعات في الأجلين القصير والطويل، ويوصي الباحث بضرورة تعزيز وتنويع التمويل والائتمان المصرفي للقطاعات الاقتصادية عموماً والقطاعات والانشطة التي لاتمول من الموازنة العامة خصوصاً، وكذلك القطاعات غير النفطية ذات الاهمية النسبية العالية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بهدف تطوير وتنمية الاقتصاد العراقي وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، القطاعات الاقتصادية، النمو الاقتصادي.

Recieved: 14/8/2023
Accepted: 3/9/2023

E-ISSN: 2790525-X
P-ISSN: 27905268

المقدمة:

يمثل الائتمان المصرفي نشاطا مصرفياً في غاية الاهمية سواء بالنسبة للاقتصاد القومي أو بالنسبة لادارة البنوك والمؤسسات المالية، ويعتبر من الأدوات الاقتصادية المهمة التي لا تقف آثارها الضارة على مستوى البنك أو المؤسسة المالية وإنما يمتد الى الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامها والنمو الاقتصادي يعتبر من أساسيات أهداف القطاع المصرفي المتطور، إذ أن تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للمجتمع يعتبر من الأهداف الاولى لدول العالم، لذلك يعتبر وجود نظام مصرفي ومالي متطور ركيزة اساسية لدعم ونمو القطاعات الاقتصادية، وهذا من خلال العمليات المصرفية المختلفة والائتمان المصرفي التي تمثل أبرز وأقدم تلك العمليات.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في ما يأتي:-

١- تحليل دور التمويل والائتمان المصرفي في نمو القطاعات الاقتصادية في العراق خلال مدة البحث.

٢- تقدير نسبة مساهمة الائتمان المصرفي في نمو القطاعات (الصناعة، التجارة، البناء والتشييد) في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث حول عدم وضوح العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو في القطاعات الاقتصادية في العراق بسبب غياب الرؤية والاستراتيجية الواضحة لدى واضعي السياسات الاقتصادية عموماً والسياسة الائتمانية خصوصاً، وتوجيه وتوظيف النشاط الائتماني للمصارف في تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أهداف البحث:

يهدف البحث الـــــــــى :

أ- قياس وتحليل دور الائتمان المصرفي في نمو بعض القطاعات الاقتصادية في العراق خلال المدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠).

ب- تقدير التأثيرات القصيرة والطويلة الأجل للائتمان المصرفي في نمو القطاعات الاقتصادية المختارة خلال مدة الدراسة.

فرضية البحث: يستند البحث على فرضية أساسية مفادها :

توجد علاقة آثار إيجابية للائتمان المصرفي (كمتغير مستقل) نمو القطاعات الاقتصادية (كمتغيرات معتمدة) في الأجلين القصير والطويل في العراق خلال المدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠) ومنها تتفرع الى الفرضيات الفرعية الآتية:

توجد علاقة آثار إيجابية للائتمان المصرفي (كمتغير مستقل) بنمو القطاع الصناعي (كمتغير معتمد) في الأجلين القصير والطويل في العراق خلال المدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠).

توجد علاقة آثار إيجابية للائتمان المصرفي (كمتغير مستقل) بنمو قطاع التجارة (كمتغير معتمد) في الأجلين القصير والطويل في العراق خلال المدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠).

توجد علاقة آثار إيجابية للائتمان المصرفي (كمتغير مستقل) بنمو قطاع البناء والتشييد (كمتغير معتمد) في الأجلين القصير والطويل في العراق خلال المدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠).

- حدود البحث: الحدود الزمانية: المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) والحدود المكانية : الاقتصاد العراقي.

- منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي للإلمام بالإطار النظري والمفاهيمي المتعلقة بماهية الائتمان المصرفي ودوره وأهميته في النمو الاقتصادي وذلك من خلال ما توفر من المصادر العلمية من الكتب والأبحاث

والمقالات، فضلاً عن استخدام المنهج الاستقرائي لتحليل وقياس دور الائتمان المصرفي في نمو القطاعات الاقتصادية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) باستخدام أساليب التحليل الوصفي والقياسي استناداً إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عن ذلك باستخدام برنامج (Eviews٩).

الدراسات السابقة:

(الأمين ، محيرق و قابوسة،٢٠٢٠): أثر الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (١٩٨٠-٢٠٢٠): تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة)١٩٨٠-٢٠١٨)، مستخدمين نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموسوعة بالإضافة ARDL الى اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة باستخدام منهجية Today Yamamoto وأكدت النتائج التي تم التوصل إليها على وجود علاقة إيجابية ومعنوية احصائياً بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في المدى القصير. ووجود علاقة توازنية طويلة بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ماعدا معدل التضخم، بالإضافة الى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الائتمان المصرفي نحو النمو الاقتصادي في المدى الطويل . ما يعني أن الائتمان الذي تخصصه المصارف الجزائرية يزيد من الاستثمارات وبالتالي تصاعد الأعمال للقطاعات الحقيقية ومن ثم تحفيز وزيادة النمو الاقتصادي.

٢- دراسة (٢٠١٨) Edoko Tonna David : Commercial Banking and Economic Growth in Nigeria تبحث هذه الدراسة في مساهمة البنوك التجارية في النمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام البيانات الثانوية التي تغطي الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦ والتي تم الحصول عليها من البنك المركزي النيجيري(CBN). تم تحليل الدراسة باستخدام نموذج انحدار المربعات الصغرى العادية (OLS).تقنية للتأكد من العلاقة بين الوساطة المالية التي تحفز النمو الاقتصادي في نيجيريا. تظهر النتائج أن الوساطة المالية ، لها تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في نيجيريا. ومن ثم ، فمن المستحسن للسلطة النقدية أن تكون حساسة سلوك المتغيرات السابقة بما يضمن النمو الاقتصادي والتنمية في الدولة. و يجب تطبيق المبادئ التوجيهية أو القوانين التي تنظم وتراقب الأنشطة المصرفية، وعلى البنك المركزي النيجيري (CBN) تكثيف جهوده نحو المراقبة الفعالة والتأكد من أن يتم الحفاظ على المكاسب من أنشطة البنك التجاري في نمو الاقتصاد النيجيري.

٣-دراسة (الهيبة،٢٠١٧): تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر: تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الفجوات الزمنية الموزوعة ARDL)) على السلاسل الزمنية السنوية التي تغطي فترة)١٩٨٣-٢٠١٥) . يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (GDP) المتغير التابع وهو مقياس للنمو الاقتصادي ، بينما يمثل المتغيرات المستقلة كلا من الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص (BCPS) ، والمعروض النقدي بمعناه الواسع (M٢) وهما مقياس المؤشر المالي والعمق المالي على التوالي . أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية كبيرة بين كل من الائتمان المصرفي للقطاع الخاص والمعروض النقدي بمعناه الواسع وبين النمو الاقتصادي في الفترة القصيرة . أما في فترة الابطاء السابقة فقد أظهرت النتائج أن كلا من (-١) BCPS و (-١) M٢ لها تأثير سلبي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي، وقد يكون راجعاً لقلة الاستثمارات المنفذة من قبل القطاع الخاص نتيجة لتعطل النشاط الاقتصادي بشكل مؤقت وحالة عدم اليقين ، وذلك مع ارتفاع الائتمان الموجه للقطاع الحكومي . ومن ثم فإنه يجب إعطاء أهمية توجه الائتمان للقطاع الخاص وخاصة المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لما لها من دور كبير في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال التوظيف والإنتاج والخدمات اللوجيستية.

٤- دراسة (مشبب،٢٠١٥): تأثير الائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي دراسة حالة اليمن:الربع النشاط

الاقتصادي اليمني خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١٢) وذلك من خلال تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي على بيانات ربع السنوي. حيث تم اختيار متغيرين فقط هما: الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من المؤشرات المهمة لقياس درجة النشاط الاقتصادي، والائتمان المصرفي الخاص، وتم تطبيق بعض الاختبارات الرئيسة مثل اختبار جوهانسون، واختبار جرينجر للسببية، وتحليل مكونات التباين، ودوال الاستجابة لردة الفعل. بينت نتائج الدراسة وجود علاقة تأثير أحادية الاتجاه من الائتمان المصرفي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبينت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، كما بينت أيضا وجود قوة تفسيرية ضئيلة للائتمان في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، وبشكل عام أوضحت النتائج وجود تأثير إيجابي ضئيل للائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي اليمني.

الدراسة الحالية:

بخصوص الدراسة الحالية فهي تتناول قياس وتحليل دور الائتمان المصرفي في نمو بعض القطاعات الاقتصادية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) عقب التغيرات في الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية التي شهدها العراق بعد عام (٢٠٠٣)، مع تحديد التأثيرات القصيرة والطويلة الأجل للائتمان المصرفي في نمو تلك القطاعات خلال مدة الدراسة.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي دور الائتمان المصرفي في نمو القطاعات الاقتصادية

أولاً: مفهوم وتعريف الائتمان المصرفي:

تنوعت وتعددت المفاهيم حول(الائتمان المصرفي) شأنه شأن الكثير من المفاهيم في مختلف المجالات الاقتصادية، والإدارية، حيث ركزت بصورة أساسية على الثقة التي تربط بين المدين والدائن مقابل دفع القيمة في الحاضر والدفع المؤجل في المستقبل. ١

إن اصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين ، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بشكل يؤدي فية انقطاع أو تأخير أية حلقة الى التأثير على بقية الحلقات، فتأخر بعض المدينين عن السداد سيؤثر في الأطراف الاخرى، ويؤدي إلى خلق مشكلة مالية.٢

ومن هنا يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه: العلاقة النقدية بين صاحب المال وهو المقرض أو المستفيد وهو المقترض تقوم في جوهرها على التخلي عن القيم الحاضرة ولفترة زمنية محددة مقابل الحصول على قيم آجلة أكبر بهدف تطوير القطاعات الانتاجية أو زيادة الاستهلاك للمستفيد، يؤثر في النتيجة في حركة النشاط الاقتصادي.٣

وأيضاً يمكن تعريف الائتمان بأنه: عملية بمقتضاها يرتضي المصرف مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح العميل بناء على طلبه سواء الأن أو بعد وقت معين من التسهيلات المصرفية في صورة أموال نقدية أو صور أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة لتمكينه من مواصلة نشاطه، أو إقراض العميل لاغراض استثمارية.٤

ومما سبق، يمكن القول بأن الائتمان المصرفي: هو الإمداد للمال من المصرف الى المقترض أو قدرة الإقراض التي

١- () شيماء مهدي ابراهيم محمد سالم، تقييم كفاءة معايير منح الائتمان وعلاقتها بالأداء المالي بالتطبيق على البنوك، جامعة بورسعيد، المجلد (٢٠) ، العدد (٤)، ٢٠١٩، ص١٠٠.

٢- () لؤي بدارين، العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية، جامعة الخليل، الفلسطيني ، ٢٠١٩، ص٧.

٣-()على كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، بيروت دار المنهل اللبناني، ٢٠١٢، ص١٣٧.

٤- () هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر الحديث،عمان، ٢٠٠٠، ص ٨٠.

يقدمها النظام المصرفي على شكل قروض للفرد أو الحكومة أو الشركة أو منظمات الأعمال.(٥)

ثانياً- نشأة الائتمان المصرفي:

تقوم البنوك بوظيفة هامة في الاقتصاد الوطني تتمثل في توزيع الائتمان بحيث تتلقى ودائع نقدية وتستخدمها في منح القروض، وعملية توزيع القروض تعد من أهم المهام الرئيسة للبنك. ومنذ ظهور عصر الإنتاج ظهرت الحاجة للتمويل لتمكين المنتج من توسع الإنتاج، ومن هنا تطورت وظيفة البنوك الحديثة في توزيع الائتمان وقد تطورت وظائف ومؤسسات الائتمان عبر المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها البشرية، كما شاع التعامل بالعمليات الائتمانية في الصين منذ أوائل القرن التاسع عشر الميلادي وبعد ذلك ساهم الائتمان في بداية القرن السادس عشر الميلادي في تمويل الصناعات الحرفية وزيادة حجم إنتاجها وتوزيعها مما زاد من حصيلة الأرباح وتراكمها.٦

ويبقى الائتمان المصرفي بكل أبعاده ومخاطره الشغل الشاغل للصناعة المصرفية عبر تاريخها الممتد لسنوات طويلة، وسيبقى الائتمان المصرفي هو النشاط الرئيسي للمصارف في كل مكان وأي اقتصاد في العالم.٧

ثالثاً- أنواع الائتمان المصرفي:

هناك معايير مختلفة لتصنيف أنواع الائتمان المصرفي،على وفق أبرز المعايير، التي يمكن تصنيف أنواع الائتمان الى:

١- حسب الغرض من الائتمان وحسب هذا المعيار ينقسم الائتمان الى:

الائتمان الاستثماري: وهي مبالغ تمنحها المصارف للشركات الإنتاجية وتخصص لتمويل شراء الآلات والمعدات وإقامة المباني اللازمة للإنتاج وغيرها، إذ تساعد المنشآت الانتاجية على تأسيس أعمالها وبالتالي إمكانية الحصول على أرباح أفضل في فترة ما بعد تأسيس.٨

الائتمان التجاري: يعتبر من أحد أنواع التمويل قصير الأجل ، ويتمثل في قيمة المشتريات الاصلية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج و يؤدي الائتمان التجاري دوراً بالغ الاهمية في تمويل الكثير من المؤسسات خاصة التجارية ومنها المؤسسات الصغيرة التي تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية أو تعاني من عدم كفاية رأس مالها العامل في تمويل احتياجاتها.٩

الائتمان الاستهلاكي: هو ائتمان يمنح عادة إلى الأفراد لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات، فهو يعتبر ائتماناً شخصياً، يمنح في اغلب الاحيان للشركات أو الأفراد أو الموظفين.١٠

٢- نوع الضمان: يمكن تصنيف الائتمان حسب نوع الضمان الذي تقدمه الأطراف المختلفة إلى الجهة المانحة للائتمان الى:

الائتمان الشخصي (بدون ضمان عيني): وهو الائتمان الذي يقدم للمقترضين بضمان تعهدهم بسداد مبلغ القرض وفوائده في مواعيد استحقاقها،وتعد المصارف هذا التعهد ضماناً كافياً لمنحهم القروض استناداً لثقتها بالمقترضين وبناءً

٥-() Dayetalz Joseph & Kathor David , The Economies Of Money And International Finance , 6th Edition , MC Graw-Hill , 2010 , P:46.

٦-() أبراهيم محمد على، الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية-تطبيقية) في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد (٨٣) ، ٢٠١٠،ص٤٢.

٧-() مها مزهر محسن، أثر هيكلة الودائع المصرفية على الائتمان المصرفي في العراق، مجلة عراقية العلوم الاقتصادية، العدد (٤٦) ، ٢٠١٥، ص١٠٠.

٨-() مها مزهر محسن، مصدر سابق.

٩-() سايب الفضيل وحاجي نبيل، دور التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي،رسالة ماجستير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ٢٠١٨، ص٩ .

١٠-() طارق طه ، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ٢٠٠٧ .ص ٤

على معرفة المصارف بالمركز المالي للمقترضين في السوق، والذي يقدم عادة للمقترضين المعروفين بـ جديتهم في التعامل والتزامهم بمقتضيات الانفاقات ، وعادة ما يكونون من العملاء ذوي المراكز المالية القوية ، ومن العملاء الدائمين والمحافظين بقدر مناسب من الودائع لدى البنك.

الائتمان العيني(بضمان عيني): وهو الائتمان الذي تقدمه المصارف للمقترضين ولكن بموجب ضمانات عينية متمثلة بالاموال المنقولة وغير المنقولة، وذلك لكي تستطيع المصارف تحصيل ديونها عندما يحين موعد سداد القرض وفوائده.١١

٣- حسب نوع الائتمان: وتتمثل بـــــــ :

الائتمان النقدي : تتضمن التسهيلات الائتمانية النقدية والقروض الممنوحة من قبل المصارف للقطاعين العام والخاص، وتتخذ الاشكال الاتية:

الحساب الجاري المدين (السحب على المكشوف): وبموجبه يسمح للمقترض بالسحب عليه ضمن مبلغ اعتماد معين وذلك عندما يكون رصيده في الحساب الجاري الدائن صفر وبذلك يصبح رصيد حسابه الجاري مديناً عند السحب معتمداً على مبلغ الاعتماد ومن ثم يقوم بتسديده بدون ارتباطه بفترة معينة غالباً، ويتم حساب فائدة على الارصدة المدينة حسب مبالغ هذه الارصدة وفترة بقاء الرصيد مديناً .

الأوراق التجارية المخصومة : وتشمل الأوراق التجارية التي تستحق الدفع في تاريخ الميزانية وأن خصم هذه الاوراق يعني تحويلها الى نقود حاضرة قبل موعد استحقاقها وبعد خصم مبلغ معين من قيمتها لقاء تسديد المصرف لقيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها أي عن الفترة الواقعة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق الفعلي .

القروض والسلف : وتشمل كافة القروض الممنوحة للزبائن سواء أكانت المضمونة وتعد القروض والسلف التي تمنحها المصارف التجارية من أكثر أنواع التسهيلات عائداً وربحا وهذا يتناسب مع سيولتها المنخفضة أكثر من غيرها ، لذلك تستثمر المصارف جزءاً كبيراً في مجال القروض والسلف.

الائتمان التعهدي : هو النوع الثاني من التسهيلات الائتمانية والذي يحتل موقعاً لا يقل اهمية عن الائتمان النقدي في عمل المصارف التجارية ويتضمن هذا النوع إصدار الاعتمادات المستندية والكفالات (خطابات الضمان) لجميع القطاعات الاقتصادية. ١٢

رابعاً- أهمية الائتمان المصرفي

تحتل المصارف دوراً اقتصادياً مهماً كونها الوسيط المالي الأول في الدول وصاحبة الدور الرئيس في توفير الائتمان المصرفي ومنح التسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية ولجميع الشرائح في المجتمع ، وهذا ما أسهم في تطور ونمو الاقتصاديات الحديثة في العالم ، وتختلف أهمية وطبيعة الدور الذي يلعبه الائتمان تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في الدول، وان تقوم به المصارف من دور كبير في دعم الاقتصاد والمساهمة في نموه وتطويره في جميع الدول باختلاف أنظمتها يبرز من الدور المهم الذي يشغله الائتمان المصرفي الممنوح من قبل تلك المصارف، ويمكن توضيح اهمية الائتمان المصرفي من خلال ما يأتي :

١- أن الائتمان المصرفي يؤثر في الاستقرار الاقتصادي وتقلباته، فإذا كانت السياسة الائتمانية المستخدمة لمنح الائتمان سياسة سيئة فهذا يؤدي الى تدهور النظام الاقتصادي ، حيث يفترض أن يتم منح الائتمان حسب حاجة النشاط الاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية ، إذ أن التوسع في منح الائتمان يعني تدفق القوة الشرائية فإذا لم تقابل

١١-() مصطفى أحمد محمود ، المسؤولية الاجتماعية كأحد معايير ترشيد قرار منح الائتمان بالبنوك ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والتكنولوجيا بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا – فرع جنوب الوادي بأسوان ، ٢٠١٥ ، ص٥٧، ٥٨.

١٢-() اسماء خضير ياس ، أحمد صبحي جميل ،أثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان النقدي في العراق ، مجلة الدنانير ، العدد(٩) ،٢٠١٦، ص ٦٣-٦٤

بالزيـادة في السـلع والخدمـات فعندئـذ ترتفـع الاسـعار ويقـع الاقتصـاد في تضخـم حتمـي ، وبالعكـس اذا كان الاقتصـاد بحاجـة الى تدفقـات ائتمانيـة ولم تمنحـه المصـارف فإنـه سـيكون في حالـة انكـماش، وكلتـا الحالتـين سـوف تـؤدي إلى فقـدان التـوازن الاقتصـادي.

٢- يلعـب الائتـمان المـصرفي دوراً مهـماً في توزيـع المـوارد الماليـة المتاحـة للجهـاز المـصرفي بـين مختلـف القطاعـات والأنشـطة الاقتصاديـة بمـا يضمـن الاسـتخدام الكـفء لهـذه المـوارد ، وذلـك مـن خـلال توزيعهـا عـلى مختلـف المشـاريع وفقـاً لاحتياجاتهـا بمـا يحقـق نمـواً اقتصاديـاً متوازيـاً يخـدم كلاً مـن السياسـتين الائتمانيـة والاقتصاديـة .١٣

٣- يسـاعد الائتـمان عـلى زيـادة حجـم التجـارة الدوليـة مـن خـلال مايقـوم بـه مـن تسـهيلات مصرفيـة متمثلـة بفتـح اعتـمادات مسـتندية للاطـراف المتعاملـة ، وذلـك لغـرض تسـهيل وتوسـيع عمليـات التبـادل الخارجـي القائـم بـين مختلـف الـدول.١٤

خامساً- محـددات ومعـايير منح الائتمـــــان المصرفي

تعتمـد المصـارف التجاريـة عنـد منـح الائتـمان عـدة معايـير تسـتهدف التحقـق مـن قـدرة المقـترض ورغبتـه في الوفـاء بالتزاماتـه تجـاه المـصرف، ومـن هـذه المعايـير مايعـرف بمنهـج C٥s' الـذي يجمـع الركائـز الاساسـية لتحليـل الائتـمان بخمـس ركائـز يبـدأ اسـم كل واحـد منهـا بحـرف C باللغـة الانجليزيـة ولذلـك أطلـق عليهـا اسـم منهـج C٥'s وهـي:١٥ .

١- المقـترض أو العميـل(character): يمثـل العنـصر الأول والأكـثر تأثـيراً في المخاطـر التـي تتعـرض لهـا المصـارف التجاريـة، والشـخصية التـي تتمتـع بهـا مـن قـدم لـه القـرض أو الائتـمان عـدة تحديـــــدات عـلى رغـم مـن أنهـا تـدور حـول خصائـص الفـرد الأخلاقيـة التـي تؤثـر في مـدى التزامـه بتعهداتـه أمـام المـصرف بالأمانـة والثقـة والمصداقيـة وبعـض الخصائص الشـخصية الأخـــــــرى، تشـير كلهـا الى حجـم شـعور الفـرد بالمسـؤولية وبالتـالي حجـم التـــــــــزامه بسـداد ديونـه .١٦

٢- رأس المـــــــال (Capital): يقصـد بـه الأمـوال والمـواد والأدوات اللازمـة في النشـاط الاقتصـادي أو التجـاري الـذي يمارسـه طالـب الائتـمان بهـدف تحقيـق العائـد أو الربـح ، ويعتـبر رأس المـال محـرك أسـاسي لأي مـشروع أو عمـل اسـتثماري يهـدف لزيـادة القـدرة الإنتاجيـة ورفـع كفاءتهـا، وبذلـك هـو يتكـون مـن مجموعـات أساسـية متفـرع منهـا أشـكال فرعيـة مـن المستخدمات القادرة على الإنتـاج مثـل الأدوات المساعدة فـي النشـاط، المـواد الخـام، القـدرات البشـرية. ١٧

٣- القـدرة عـلى الدفـع (Capacity): ويقصـد بهـا مـدى امكانيـة العميـل القيـام بسـداد مـا عليـه مـن مسـتحقات في المواعيـد المحـددة.

٤- الضمانـات(Collaterals): وهـي عبـارة عـن الأصـول المملوكـة بالكامـل والمسـجلة باسـم العميـل، وقيمـة هـذه الأصـول يجـب أن تفـوق مبلـغ الائتـمان، كـما أن الضـمان لا يمكـن أن يحـل محـل عنـاصر التقييـم الاخـرى، فيجـوز للبنـك أن يعتـبر أن مصـدر السـداد الوحيـد هـو بيـع الضـمان، فمثـلاً لا يمكـن قبـول الضـمان كتعويـض عـن سـمعة العميـل السـيئة، ولكـن يعـد الضـمان تعويضـاً عـن بعـض أوجـه القصـور في عنـاصر التقييـم الاخـرى، الا انـه لا يحـل محلهـا مطلقـاً.

١٣-() زهـــراء محمـــد نعمـــة الزبيـدي ، تحليـل العلاقـة بـين الائتـمان المـصرفي وبعـض المتغـيرات الماليـة في العراق، رسـالة ماجسـتير، جامعة القادسـية،كلية الادارة والاقتصـاد، قسـم الاقتصـاد، ٢٠١٥، ص٦-٧.

١٤-()سمية أحبك ، آليات منح الائتمان في البنوك التجارية ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادي والتجارية، جامعة قاصدي مرباح ، ٢٠١٣، ص٤

١٥-() محمـد عبـادي، تقييـم كفـاءة البنـوك التجاريـة الجزائريـة في منـح الائتـمان، رسـالة ماجسـتير، كليـة العلـوم الاقتصاديـة، جامعـة البشـير الابراهيمـي، ٢٠١٤، ص ٣٣.

١٦-() لعـروسي قريـن زهـرة و بوقـرة رابـح ، دور ادارة مخاطـر الائتـمان المـصرفي في تقليـل المخاطـر لـدى البنـوك التجاريـة ، جامعـة مسـلية ، مجلـة الحقـوق والعلـوم الانسـانية ، دراسـات الاقتصاديـة ، ٢٠١٧، ص ٣٠٠.

١٧-() رائـد خالـد أبـو شـيخه، أثـر مسـموعات العميـل عـلى قـرار منـح التسـهيلات الائتمانيـة في البنـوك التجاريـة العاملـة في فلسـطين، رسـالة ماجسـتير، كليـة الدراسـات العليا،جامعـة النجـاح الوطنيـة في نابلس-فلسـطين، ٢٠١٦، ص٥٥.

٥- الظروف المحيطة (Conditions): ويقصد بها مدى تأثير الاتجاهات الاقتصادية المحلية والاقليمية والدولية على نشاط العميل، اذ أن هذه الظروف تؤثر في قدرة المقترض على سداد ما عليه من مستحقات.١٨

سادساً- مفهوم وتعريف النمـــــــــو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى الدول الحكومات لتحقيقها من أجل تطوير اقتصاداتها وارتفاع في مستوى المعيشة للأفراد وتحقيق الرفاهية لمجتمعاتها، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها ويقاس هذا النمو بارتفاع في المعدلات المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي و عن زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع، كما يعتبر النمو الاقتصادي هدفا لأي سياسة اقتصادية بغض النظر عن وضع البلد سواء أكان ناميا أو متقدما وتحقيق النمو الاقتصادي ليس بالأمر السهل، يعتبر عملية صعبة ومعقدة ، إذ أن هناك متطلبات أساسية وشروط مسبقة يجب توافرها لتحقيق بالشكل والمعدل المطلوبين.

ويعرف النمو الاقتصادي بأنه : بحدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع الزمن مما يؤدي إلى تحقيق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية في الاقتصاد والدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك، الادخار وتكوين رأس المال بما يحقق الرفاهية لأفراد المجتمع.(١٩)

سابعاً- عناصر النمو الاقتصادي: توجد العديد من العناصر التي يؤدي تركيبها بنسب عقلانية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتتمثل في:

أ. العمل: والذي يترجم في إجمالي القوة العاملة التي يمكن استخدامها في إنتاج السلع والخدمات خاصة للقوى العاملة الكفوءة ،والتي تعمل على تعظيم إنتاجية عنصر العمل وبالتالي كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية.٢٠

ب. رأس المال: يرتبط مفهوم رأس المال المادي بالادخار كما يشمل الأصول المختلفة من آلات، مصانع ومكاتب ومحلات تجارية وسيارات وغيرها، إذ ان تراكم رأس المال من ادخار وأصول يساهم في تمويل المزيد من الاستثمارات التي من شأنها أن تقود إلى مستويات أعلى من النمو الاقتصادي، ويمكن ايضاً أن يساهم تراكم رأس المال المادي من مدخرات في تمويل التعليم والتدريب الأمر الذي يساعد على تكوين رأس المال البشري وتحسين المهارات التقنية التي لها الدور البارز في زيادة القوة العاملة المنتجة، وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من قدرة توسيع رأس المال المادي في زيادة الإنتاج إلا أنه ليس بالضرورة أن يحسن الإنتاجية، والإنتاجية ترتبط مع عامل التكنولوجيا ومالها من أثر كبير في تحسين إنتاجية العامل. ٢١

ج. التقدم التقني: يعد من أهم عناصر النمو الاقتصادي والتي تعني السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة الناتج ومن ثم الرفاهية، والتقدم التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات يسهم في توسيع التبادل التجاري الدولي ويسهل تدفق رؤوس الأموال بين الدول والمؤسسات المالية، في التقدم في مجال التكنولوجيا يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة واكتشاف موارد جديدة من خلال التحسين في الإدارة والتسويق والتعليم.٢٢

١٨-() - مصطفى أحمد محمود ، المسؤولية الاجتماعية كأحد معايير ترشيد قرار منح الائتمان بالبنوك ، للعلوم والتكنولوجيا ، فرع جنوب الوادي بأسوان، مصدر سابق، ص ٦٠-٦١.

١٩-() - على طالب حسين والأخرون، قياس أثر الإنفاق في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصاديات الأعمال، عدد خاص ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ديالى،٢٠٢١، ص٢٤٩.

٢٠-() بلهوشات محمد الأمين والآخرون، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد (١٣)، العدد(١٠)، ٢٠٢٠، ص٨٢.

٢١-() على طالب حسين وأخرون، قياس أثر الإنفاق في الرأس المال البشري على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصاديات الأعمال، عدد خاص،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة ديالى،٢٠٢١ ، ص ٢٥١.

٢٢-() حسن كريم حمزة، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، مجلة الغري

ثامناً- علاقة الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي

يرتبط الائتمان المصرفي بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي، فعندما ينمو الائتمان المصرفي، يزداد إقبال المستهلكين على الاقراض، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار بشكل أكبر، حيث يؤدي زيادة الاستهلاك والاستثمار إلى توفير فرص العمل وبالتالي يزداد كل من الدخل والأرباح ومن ثم وجب على السلطات العامة اهتماما أعمق بهذا القطاع من خلال اتباع سياسة نقدية معينة تسمح للمصارف بتطبيق إجراءات تؤدي الى توفير التمويل اللازم للأفراد والمؤسسات الذين يعملون على زيادة إنتاجهم وتحسين نوعيته.

كما أن إجراء التحليل لتوزيع الائتمانات المصرفية على القطاعات الاقتصادية المقترضة لها مثل قطاع الزراعة والصناعة، والتجارة، وغيرها يفيد في تحديد أي القطاعات يتجه الى التوسع وأيها يتجه نحو الانكماش أو يثبت على حاله ، في حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل جهاز مصرفي معين في تأريخ ما، يعد مؤشراً هاما يدل على حجم النشاط الاقتصادي، لأن ارتفاع حجم الائتمانات المصرفية دليل على الاتجاه إلى التوسع الاقتصادي، والنقدي، مما يتناسب مع التوازن الاقتصادي العام، لذلك يعتبر الائتمان المصرفي أحد المحركات الاساسية للنشاط الاقتصادي.٢٣

المبحث الثاني: تحليل وقياس دور الائتمان المصرفي في نمو بعض القطاعات الاقتصادية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

يختص هذا المبحث بتحليل وقياس دور الائتمان المصرفي في نمو قطاع (الصناعة، التجارة، البناء والتشييد) في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

أولا: توصيف متغيرات البحث: بالاعتماد على الجانب النظري للبحث تم اختيار متغيرات البحث لبيان دور الائتمان المصرفي في نمو قطاعات (الصناعة، التجارة، البناء والتشييد)، ويتخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\beta_0 = ADP_t + \beta_1 \beta_2 CAS_t + \beta_3 TBC_t + U_t ISIS_t$$

اذ يمثل:

ADP: الناتج المحلي للقطاعات (الصناعة، التجارة، البناء والتشييد) (المتغير التابع)

أما المتغيرات المستقلة فهي:

CAS: الائتمان المصرفي لكل من القطاعات (الصناعة، التجارة، البناء والتشييد).

TBC: إجمالي الائتمان المصرفي

ISIS: المتغير الوهمي المتمثل بالحرب ضد (داعش)

β_0: الحد الثابت

β_1- β_3: المعلمات المقدرة

U: المتغير العشوائي

أولا: نتائج اختبار الثبات والاستقرارية (Stationary test):

من أجل تأكيد مدى استقرار البيانات المستخدمة تم الاعتماد على اختبار (PPوADF) عند مستوى الفرق الأول (First Difference)، وظهرت نتائج التقدير كما في الجدول (١):

للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(٩)، العدد(٣٢)، ٢٠١٥، ص ٧٠.

٢٣-() - قاسم عطية على الجندي، قياس تأثير تطور القطاع المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة الأسمرية، ،ليبيا، مجلة البحوث الأكاديمية، عدد (٩)، ٢٠٢١، ص٢٢٠.

الجدول(١)

نتائج اختبار الثبات والاستقرارية (Stationary test) المتغيرات الداخلة في النماذج المعتمدة

المتغيرات	ADF				PP			
	First Differencе				First Difference			
	Prob	(t) المحتسبة	(t) الجدولية	المستوى المعنوية	Prop	(t) المحتسبة	(t) الجدولية	المستوى المعنوية
الناتج المحلي لقطاع الصناعة	0.0329	4.0151-	4.7283 - 3.7597- 3.3249-	level 1% level 5% level 10%	0.0337	3.9995-	4.7283- 3.7597- 3.3249-	level 1% level 5% level 10%
الائتمان المصرفي لقطاع الصناعة	0.0043	5.2403-	4.7283- 3.7597- 3.3249-	level 1% level 5% level 10%	0.0013	05.998-	4.7283- 3.7597- 3.3249-	level 1% level 5% level 10%
الناتج المحلي لقطاع التجارة	0.0221	-4.4379	4.9922- 3.8753- 3.3883-	level 1% level 5% level 10%	0.0000	-12.7679	4.0044- 3.0988- 2.6904-	level 1% level 5% level 10%
الائتمان المصرفي لقطاع التجارة	0.0085	-2.8317	2.7549- 1.9709- 1.6036-	level 1% level 5% level 10%	0.0128	-2.6241	2.7406- 1.9684- 1.6043-	level 1% level 5% level 10%
الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد	0.0045	-4.3909	3.9591- 3.0810- 2.6813-	level 1% level 5% level 10%	0.0039	-4.4681	3.9591- 3.0810- 2.6813-	level 1% level 5% level 10%
الائتمان المصرفي لقطاع البناء والتشييد	0.0227	-4.3483	4.8864- 3.8289- 3.3629-	level 1% level 5% level 10%	0.0365	-2.1217	2.7282- 1.9662- 1.6050-	level 1% level 5% level 10%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews ٩

يظهر من الجدول (١) ومن خلال اختبار (ADF وPP) أن المتغيرات كافة تكون معنوية عند المستوى (First Difference) وعند مستوى الدلالة الإحصائية، - ١٪) ٥٪) لأن قيمة الاحتمال الحرجة (Prob.) أقل من القيمة المحددة (٠,٠٥) لأن المتغيرات تكون غير مستقرة عند المستوى (Level)، أي إن هناك استقرارا في بيانات السلاسل الزمنية. وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء الارتباط (Correlation) والتكامل المشترك (Co- integration) بين المتغيرات في النماذج الخاصة بموضوع الدراسة.

ثانيا: الارتباط والعلاقات الارتباطية بين المتغيرات (Correlation): تظهر بيانات الجدول (٢) نتائج والارتباط حجم العلاقة واتجاهها بين متغيرات البحث:

الجدول(٢)

نتائج الارتباط وحجم العلاقة بين المتغيرات الداخلة في نماذج المعتمدة

النموذج الاول: نموذج نمو قطاع الصناعة				
المتغيرات	الناتج المحلي لقطاع الصناعة	الائتمان للقطاع الصناعي	إجمالي الائتمان المصرفي	الحرب ضد (داعش)
الناتج المحلي لقطاع الصناعة	1.0	0.84	0.92	0.26
مستوى الارتباط		عالٍ جدا	عالٍ جدا	ضعيف جدا
نوع العلاقة		موجبة	موجبة	موجبة
النموذج الثاني: نموذج نمو قطاع التجارة				
المتغيرات	الناتج المحلي لقطاع التجارة	الائتمان للقطاع التجاري	إجمالي الائتمان المصرفي	الحرب ضد (داعش)
الناتج المحلي لقطاع التجارة	1.0	0.94	0.93	0.51
مستوى الارتباط		عالٍ جدا	عالٍ جدا	متوسط
نوع العلاقة		موجبة	موجبة	موجبة
نوع العلاقة		موجبة	موجبة	موجبة
النموذج الثالث: نموذج نمو قطاع البناء والتشييد				
المتغيرات	الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد	الائتمان لقطاع البناء والتشييد	إجمالي الائتمان المصرفي	الحرب ضد (داعش)
الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد	1.0	0.85	0.87	0.43
مستوى الارتباط		عالٍ جدا	عالٍ جدا	ضعيف
نوع العلاقة		موجبة	موجبة	موجبة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews ٩

يتضح من الجدول(٢) مايلي:

النموذج الاول: نمو قطاع الصناعة

١- توجد علاقة طردية قوية جداً بين الناتج المحلي لقطاع الصناعة والائتمان المصرفي لقطاع الصناعة.

٢- توجد علاقة طردية قوية جداً بين الناتج المحلي لقطاع الصناعة إجمالي الائتمان المصرفي.

٣- توجد علاقة طردية ضعيفة جداً بين الناتج المحلي لقطاع الصناعة والحرب ضد (داعش).

النموذج الثاني: نمو قطاع التجارة

١- توجد علاقة طردية قوية جداً بين الناتج المحلي لقطاع التجارة والائتمان المصرفي لقطاع التجارة.

٢- توجد علاقة طردية قوية جداً بين الناتج المحلي لقطاع التجارة إجمالي الائتمان المصرفي.

٣- توجد علاقة طردية متوسطة بين الناتج المحلي لقطاع التجارة والحرب ضد (داعش).

النموذج الثالث: نمو قطاع البناء والتشييد

١- توجد علاقة طردية قوية بين الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد والائتمان المصرفي لقطاع البناء والتشييد.

٢- توجد علاقة طردية قوية بين الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد إجمالي الائتمان المصرفي.

٣- توجد علاقة طردية ضعيفة جدا بين الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد والحرب ضد (داعش).

ثالثـا: نتائـج التكامـل والتكامـل المشـترك (/ Johansen test Co -Integration Analysis):تبـين نتائـج اختبـار التكامـل المشـترك بـين المتغـيرات موضـوع الدراسـة:

الجدول(٣)

نتائج اختبار(Johnsen) لبيان التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في النماذج المعتمدة

النموذج الاول: نموذج نمو قطاع الصناعة			
المتغيرات	Trace Statistic	Critical Value %5	Probability
الناتج المحلي لقطاع الصناعة	110.3370	47.85613	0.0000
الائتمان المصرفي لقطاع الصناعة	37.50601	29.79707	0.0053
إجمالي الائتمان المصرفي	18.63365	15.49471	0.0163
الحرب ضد (داعش)	5.692963	3.841466	0.0170
النموذج الثاني: نموذج نمو قطاع التجارة			
المتغيرات	Trace Statistic	Critical Value %5	Probability
الناتج المحلي لقطاع التجارة	93.15094	55.24578	0.0000
الائتمان المصرفي لقطاع التجارة	37.65975	35.01090	0.0254
إجمالي الائتمان المصرفي	9.790924	18.39771	0.5008
الحرب ضد (داعش)	4.191162	3.841466	0.0406
النموذج الثالث: نموذج نمو قطاع البناء والتشييد			
المتغيرات	Trace Statistic	Critical Value %5	Probability
الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد	65.07872	47.85613	0.0006
الائتمان المصرفي لقطاع البناء والتشييد	29.29012	29.79707	0.0571
إجمالي الائتمان المصرفي	16.97515	15.49471	0.0297
الحرب ضد (داعش)	7.371261	3.841466	0.0066

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews ٩.

مـن خـلال الجـدول (٣) يتضـح أن كل المتغـيرات الداخلـة في النـماذج المختلفـة كافـة ذو علاقـة تكامليـة مشـتركة مـع بعضهـا البعـض في مسـتوى المعنويـة (١٪، ٥٪، ١٠٪)، وبهـذا نرفـض فرضيـة العـدم التـي تشـير إلى عـدم وجـود علاقـة إحصائيـة معنويـة بـين المتغـيرات داخـل النمـوذج، لـذا نقبـل الفرضيـة البديلـة التـي تقـر بوجـود علاقـات تكامليـة مقبولـة اقتصاديـا وإحصائيـات قياسـيا، وبذلـك تدعـم هـذه النتائـج إجـراء تقديـر النمـوذج القيـاسي تقديـراً صحيحـاً والمتغـيرات كافـة وهـذه النتائـج تبـدو كأسـاس جيـد لتقديـر النـماذج القياسـية بدقـة.

رابعاً- تقدير النماذج القياسية

١- نمـوذج نمـو قطـاع الصناعـة: الهـدف الأسـاسي مـن تقديـر هـذا النمـوذج هـو تحديـد دور الائتـمان المـصرفي قطـاع الصناعـة بنمـو القطـاع الصناعـي (الناتـج المحـلي الصناعـي)، ولتحقيـق هـذا الهـدف تـم الاعتـماد عـلى نمـوذج (ARDL) وتظهـر بيانـات الجـدول(٤) نتائـج التقديـر:

الجدول(٤)

نتائج تقدير المعلمات في نموذج نمو قطاع الصناعة

Variables المتغيرات	Coefficient المعلمات المقدرة	.Prob القيمة الاحتمالية الحرجة
الحد الثابت	8.415	0.0000
الائتمان المصرفي لقطاع الصناعة	0.275	0.0004
إجمالي الائتمان المصرفي	0.136	0.0161
الحرب ضد (داعش)	-0.247	0.0124

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews٩

ويتضح من النتائج:

١- إن الائتمان المصرفي لقطاع الصناعة له تأثير واضح في الناتج المحلي الصناعي وذلك اعتماداً على قيمة الاحتمالية الحرجة التي هي أقل من مستوى المعنوية (٥٪) اعتمادا على (قيمة) المعلمة المقدرة وإشارتها الموجبة، بحيث إذا زاد الائتمان المصرفي للقطاع الصناعي بنسبة (١٪) يرتفع الناتج المحلي الصناعي بنسبة (٠,٢٧٥٪)، أي العلاقة بين نسبة الائتمان للقطاع الصناعي الناتج المحلي الصناعي علاقة طردية، والسبب هو أهمية الائتمان الذي من خلاله بالإمكان تمويل وتأسيس المشاريع الصناعية أو توسيعها أو تجديدها والتي تساهم بالنتيجة في نمو وزيادة الناتج المحلي الصناعي.

-٢إن إجمالي الائتمان المصرفي له تأثير واضح في الناتج المحلي الصناعي، وذلك اعتمادا على قيمة الاحتمالية الحرجة التي هي أقل من مستوى المعنوية (٥٪) اعتمادا على (قيمة) المعلمة المقدرة وإشارتها الموجبة، كلما زاد إجمالي الائتمان المصرفي بنسبة (١٪) أدى ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي الصناعي بنسبة (٠,١٣٦٪)، بمعنى وجود علاقة طردية بين إجمالي الائتمان المصرفي الناتج المحلي الصناعي، وهي نتائج تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية وذلك بسبب ان القطاع الصناعي له أهمية من بين القطاعات الأخرى، ومؤهل لتوظيف التطور التكنولوجي فيه الأمر الذي سيرفع من مستوى الإنتاجية والمساهمة في النمو والتنمية الاقتصادية، وتشغيل الايدي العاملة وتقليل البطالة وبالتالي فإن التمويل المصرفي للقطاع الصناعي من شأنه تعزيز مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاستيرادات وزيادة الصادرات.

٣- الحرب ضد (داعش) كانت لها تأثيرات في الناتج المحلي الصناعي وذلك بدلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (٥٪)، ويظهر من خلال الاشارة السالبة لمعلمة المقدرة أن الحرب ضد داعش سبب في انخفاض الناتج المحلي الصناعي بنسبة (٠,٢٤٧٪). وذلك بسبب انهيار البنية التحتية إلى جانب تردي الوضع الأمني وتشرد العديد من العوائل من المناطق التي سيطرت عليها داعش وتعرضت الى الدمار وإغلاق معظم المعامل والمنشآت الصغيرة، إضافة إلى فقدان العاملين فيها لوظائفهم .

٢- نموذج نمو قطاع التجارة: الهدف الأساسي من تقدير هذا النموذج هو تحديد دور الائتمان المصرفي للقطاع التجاري بنمو قطاع التجارة (الناتج المحلي التجاري)، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على نموذج (ARDL) والجدول(٥) يوضح نتائج التقدير:

الجدول(٥)

نتائج تقدير المعلمات في نموذج نمو قطاع التجارة

Variables المتغيرات	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
الحد الثابت	33.62	0.0000
الائتمان المصرفي لقطاع التجارة	0.461	0.0004
إجمالي الائتمان المصرفي	0.096	0.0108
الحرب ضد (داعش)	-0.162	0.0007

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews٩

يتضح من خلال نتائج التقدير أن:

١- إن ائتمان قطاع التجارة له تأثير واضح في الناتج المحلي التجاري، وذلك اعتمادا على قيمة الاحتمالية الحرجة التي هي أقل من مستوى المعنوية (٥٪) اعتمادا على (قيمة) المعلمة المقدرة وإشارتها الموجبة، بحيث إذا زاد الائتمان للقطاع التجاري بنسبة (١٪)ارتفع الناتج المحلي التجاري بنسبة (٠,٤٦١٪)، أي أن العلاقة بين الائتمان للقطاع التجاري الناتج المحلي التجاري علاقة طردية، وهذا بسبب طبيعة وحركة النشاط التجاري وأهميته في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات خصوصاً المستوردات، وبالتالي فإن التمويل المصرفي لهذا النشاط ستسهم في التنمية والنمو الاقتصادي عموماً ونمو الناتج المحلي التجاري خصوصاً.

٢- إن إجمالي الائتمان المصرفي له تأثير واضح على الناتج المحلي التجاري، وذلك اعتمادا على قيمة الاحتمالية الحرجة التي هي أقل من مستوى المعنوية (٥٪) اعتمادا على (قيمة) المعلمة المقدرة وإشارتها الموجبة، كلما زاد إجمالي الائتمان المصرفي بنسبة (١٪) أدى ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي التجاري بنسبة (٠,٠٩٦٪)، بمعنى وجود علاقة طردية بين زيادة إجمالي الائتمان المصرفي والناتج المحلي التجاري، وهي نتائج تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، ويعود ذلك الى أهمية حركة النشاط التجاري لتلبية حاجة السوق المحلية من السلع المستوردة والمنتجة محلياً كما أن التمويل المصرفي من شأنه أن يكون داعماً لمختلف القطاعات الاقتصادية منها قطاع التجارة خاصةً وأن نشاط هذا القطاع متنوع، ويعتبر من القطاعات المربحة والتي تتميز بسرعة دوران رأس المال فيها مما يجعلها مفضلة لدى المصارف لتمويل أنشطته ومنح القروض، وساعدت في ذلك التحسن الكبير في مجال السياحة والفندقة بسبب توسع النشاط السياحي سواء للأغراض الترفيهية والزيارات الدينية وكذلك ارتفاع عدد التجار والشركات المسجلة لدى الغرف التجارية مما ساهم في نمو هذا القطاع وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

٣- الحرب ضد (داعش) في العراق لها تأثيرات في الناتج المحلي التجاري وذلك بدلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (٥٪)، ويظهر من خلال الاشارة السالبة للمعلمة المقدرة أن الحرب قد سبب في انخفاض الناتج المحلي التجاري بنسبة (٠,١٦٢٪). وذلك بسبب توقف اغلب النشاطات التجارية والاقتصادية في المناطق التي وقعت تحت سيطرة داعش، الى جانب تشرد السكان والمواطنين في تلك المناطق مما تسبب انخفاض نشاط هذا القطاع، وبالتالي نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

٣- نموذج نمو قطاع البناء والتشييد: الهدف الأساسي من تقدير هذا النموذج هو تحديد دور الائتمان المصرفي لقطاع البناء والتشييد بنمو هذا القطاع (الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد)، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على نموذج (ARDL) وجاءت النتائج كما تظهر في الجدول(٦).

الجدول(٦)

Variables المتغيرات	Coefficient المعلمات المقدرة	.Prob القيمة الاحتمالية الحرجة
الحد الثابت	23.19	0.0061
الائتمان المصرفي لقطاع البناء والتشييد	4.286	0.0062
إجمالي الائتمان المصرفي	0.491	0.0066
الحرب ضد (داعش)	-3.057	0.0087

نتائج تقدير المعلمات في نموذج نمو قطاع البناء والتشييد

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews٩

يتضح من خلال نتائج التقدير:

١- إن الائتمان المصرفي لقطاع البناء والتشييد له تأثير واضح في الناتج المحلي لهذا القطاع وذلك اعتمادا على قيمة الاحتمالية الحرجة التي هي أقل من مستوى المعنوية (٥٪) اعتمادا على (قيمة) المعلمة المقدرة وإشارتها الموجبة، بحيث إذا زاد الائتمان المصرفي لقطاع البناء والتشييد بنسبة (١٪)يرتفع الناتج المحلي للبناء والتشييد بنسبة (٤,٢٨٦٪)، اى العلاقة طردية، والسبب ان قطاع البناء والتشييد في العراق من القطاعات الواعدة التي تتميز بالربحية العالية والاستثمارات فيه تجعلها جاذبة للمصارف فضلاً عن الضمانات التي يقدمها المقترضين للمصارف تمثل المباني والعقارات التي تخفض من المخاطر الائتمانية للمصارف اضافة الى استمرار الفجوة بين العرض والطلب في قطاع الاسكان وغيرها من الاسباب التي تعزز من اهمية الائتمان المصرفي في نمو هذا القطاع.

٢- إن إجمالي الائتمان المصرفي له تأثير واضح على الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد وذلك اعتمادا على قيمة الاحتمالية الحرجة التي هي أقل من مستوى المعنوية (٥٪) واعتمادا على (قيمة) المعلمة المقدرة وإشارتها الموجبة، كلما زاد أو ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي بنسبة (١٪) أدى ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد بنسبة (٠,٤٩١٪)، بمعنى وجود علاقة طردية والسبب في ذلك تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية واستقرار الوضع الامني في العراق، وبات هذا القطاع جاذباً للاستثمارات المحلية والأجنبية وأصبح التمويل والائتمان المصرفي ممولاً لجزء كبير من جانبي العرض والطلب في هذا القطاع لإنشاء المباني والعقارات والمجمعات السكنية والتجارية من قبل المستثمرين وكذلك منح قروض ميسرة للمواطنين لشراء الدور والعقارات السكنية ، وساعدت في نمو هذا القطاع وانعكست ايجاباً على نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة.

٣- الحرب ضد (داعش) في العراق لها تأثيرات في الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد وذلك بدلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (٥٪)، ويظهر من خلال الاشارة السالبة للمعلمة المقدرة أن الحرب سبب في انخفاض الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد بنسبة (٣,٠٥٧٪). وذلك بسبب الوضع الأمني غير المستقر للعراق ايام الحرب ضد داعش وخصوصاً في المناطق التي احتلتها داعش وتسبب في تدمير المباني وسرقة الاموال في البنوك وتحطيم البنية التحتية كل هذه الأسباب أدت إلى تراجع أداء قطاع البناء والتشييد وانخفاض إنتاجيتها ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة.

خامساً: التقديرات القصيرة والطويلة الأجل: من أجل معرفة التأثيرات القصيرة والطويلة الأجل دور الائتمان المصرفي في نمو القطاعات الاقتصادية في العراق نستعين ببعض الاختبارات منها (Bounds Test)، ملخص نتائج الاختبار في

الجـداول(٧-٩):

١- نموذج نمو قطاع الصناعة:

الجدول(٧)

نتائج المعلمات المقدرة في الأجلين القصير والطويل في نموذج نمو قطاع الصناعة

(Bounds Test)				
	Value	Significant level	(I(0 Lower	(I(1 Upper
F-Bounds Test	15.855 أكبر بكثير من قيمة (Upper)	10%	2.72	3.77
		5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61

	التقديرات قصيرة الأجل		التقديرات طويلة الأجل	
Variables المتغيرات	Coefficient المعلمات المقدرة	.Prob القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	.Prob القيمة الاحتمالية الحرجة
الائتمان المصرفي لقطاع الصناعة	0.275	0.0004	0.377	0.0003
إجمالي الائتمان المصرفي	0.136	0.0161	0.186	0.0031
الحرب ضد (داعش)	-0.247	0.0124	-0.338	0.0157
(CointEq(-1	0.729-	0.0000		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews ٩.

يتضح من الجدول (٧):

١- اعتـمادا عـلى (قيمـة (المعلمـة المقـدرة وإشـاراتها الموجبـة كلـما زاد الائتـمان المـصرفي للقطـاع الصناعـي بنسـبة (١٪) أدّى ذلـك إلى زيـادة الناتـج المحـلي الصناعـي في الأمـد القصـير بنسـبة (٠,٢٧٥ ٪) بمعنـى وجـود تأثـير ايجـابي ومعنـوي للائتـمان المـصرفي الى القطـاع الصناعـي في الناتـج المحـلي الصناعـي في الأمـد القصـير، وهـي نتائـج تتوافـق مـع منطـق النظريـة الاقتصاديـة، وإن هـذا التأثـير الإيجـابي سيسـتمر في الأمـد الطويـل ويـؤدي إلى ارتفـاع الناتـج المحـلي الصناعـي بنسـبة (٠,٣٧٧٪).

٢- اعتـمادا عـلى (قيمـة (المعلمـة المقـدرة وإشـاراتها الموجبـة كلـما زاد إجـمالي الائتـمان المـصرفي بنسـبة (١٪) أدّى ذلـك إلى ارتفـاع الناتـج المحـلي الصناعـي في الأمـد القصـير بنسـبة (٠,١٣٦ ٪) ويتوافـق ذلـك مـع منطـق النظريـات الاقتصاديـة، وأن هـذا التأثـير الإيجـابي سيسـتمر في الأجـل الطويـل ويصـل الى (٠,١٨٦ ٪)، مـما يؤكـد أهميـة التمويـل المـصرفي لاسـتدامة نمـو هـذا القطـاع مسـتقبلاً.

٣- فيـما يخـص نقطـة التـوازن (معامـل حـد تصحيـح الخطـأ) فإنهـا تمثـل مقـدار التغـير في المتغـير التابـع نتيجـة لانحـراف قيمـة المتغـير المسـتقل أو التوضيحـي في الأجـل الطويـل بمقـدار وحـدة واحـدة، ومـن المتوقـع أن يكـون سـالباً ومعنويـا وقـد

بلـغ (CointEq(-١)= -٠,٧٢٩) وبدلالـة إحصائيـة (Proob ٠,٠٠٠٠) ، مـا يـدل عـلى صحـة نمـوذج تصحيـح الخطـأ المقـدر إحصائيـا، والإشـارة السـالبة تـدل عـلى سرعـة التعديـل مـن الأجـل القصـير إلى الأجـل الطويـل. بعبـارة أخـرى المـدة الزمنيـة المطلوبـة لتحقيـق التـوازن الطويـل المـدى هـي ( ) بمعنـى نحتـاج إلى مـا يقـارب (١٦,٥) أشـهر للوصـول إلى نقطـة التـوازن.

٢- نموذج نمو قطاع التجارة:

الجدول(٨)

نتائج المعلمات المقدرة في الأجلين القصير والطويل في نموذج نمو قطاع التجارة

(Bounds Test)				
	Value	Significant level	(I(0 Lower	(I(1 Upper
F-Bounds Test	11.00857 أكبر بكثير من قيمة (Upper)	10%	2.72	3.77
		5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61

	التقديرات قصيرة الأجل		التقديرات طويلة الأجل	
Variables المتغيرات	Coefficient المعلمات المقدرة	.Prob القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	.Prob القيمة الاحتمالية الحرجة
الائتمان المصرفي لقطاع التجارة	0.461	0.0004	0.507	0.0000
إجمالي الائتمان المصرفي	0.096	0.0108	0.036	0.0041
الحرب ضد (داعش)	-0.162	0.0007	-0.028	0.0163
(CointEq(-1	-2.621	0.0001		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews٩.

يتضح من الجدول(٨):

١- اعتـمادا عـلى (قيمـة (المعلمـة المقـدرة وإشـاراتها الموجبـة كلـما زاد الائتـمان المـصرفي لقطـاع التجـارة بنسـبة (١٪) أدّى ذلـك إلى زيـادة الناتـج المحـلي التجـاري في الأمـد القصـير بنسـبة (٠,٤٦١ ٪) بمعنـى وجـود علاقـة أثـر طرديـة موجبـة للائتـمان المـصرفي الى قطـاع التجـارة في الناتـج المحـلي للتجـارة بالأمـد القصـير، وهـي متوافقـة مـع منطـق النظريـة الاقتصاديـة، وإن هـذا التأثـير الإيجـابي يمتـد الى الأجـل الطويـل ويـؤدي إلى ارتفـاع الناتـج المحـلي التجـاري بنسـبة(٠,٥٠٧٪)، وهـو مـا يؤكـد حاجـة التجـار والمسـتوردين إلى التمويـل والائتـمان المـصرفي لاسـتدامة النشـاط التجـاري وتحقيـق نمـو مسـتدام في الناتـج المحـلي لقطـاع التجـارة.

٢- اعتـمادا عـلى (قيمـة (المعلمـة المقـدرة وإشـاراتها الموجبـة كلـما زاد إجـمالي الائتـمان المـصرفي بنسـبة (١٪) أدّى ذلـك إلى ارتفـاع الناتـج المحـلي للتجـارة في الأمـد القصـير بنسـبة (٠,٠٩٦ ٪) وهـو يتوافـق مـع منطـق النظريـات الاقتصاديـة، وأن هـذا التأثـير الإيجـابي يسـتمر في الأجـل الطويـل وتصبـح (٠,٠٣٦ ٪).

٣- فيما يخص نقطة التوازن (معامل حد تصحيح الخطأ) فإنها تمثل مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل أو المفسر في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ومن المتوقع أن يكون سالباً ومعنويا، وقد بلغ (CointEq(-١)= -٢,٦٢١) وبدلالة إحصائية (Proob ٠,٠٠٠١) ، ما يدل على صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائيا، الإشارة السالبة تدل على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، وبعبارة أخرى المدة الزمنية المطلوبة لتحقيق التوازن طويل المدى هي( ) بمعنى نحتاج إلى ما يقارب (٤,٥) أشهر للوصول إلى نقطة التوازن.

٣- نموذج نمو قطاع البناء والتشييد:

الجدول(٩)

نتائج المعلمات المقدرة في الأجلين القصير والطويل في نموذج نمو قطاع البناء والتشييد

(Bounds Test)				
	Value	Significant level	(I(0 Lower	(I(1 Upper
F-Bounds Test	٩٦٥,٤٦٢٥ أكبر بكثير من قيمة (Upper)	10%	2.72	3.77
		5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61

	التقديرات قصيرة الأجل		التقديرات طويلة الأجل	
Variables المتغيرات	Coefficient المعلمات المقدرة	.Prob القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	.Prob القيمة الاحتمالية الحرجة
الائتمان المصرفي لقطاع البناء والتشييد	4.286	0.0062	0.229	0.0196
إجمالي الائتمان المصرفي	0.491	0.0066	0.863	0.0047
الحرب ضد (داعش)	-3.057	0.0087	-0.628	0.0022
(CointEq(-1	-4.345	0.0053		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews٩

يتضح من الجدول (٩):

١- اعتمادا على (قيمة (المعلمة المقدرة وإشاراتها الموجبة كلما زاد الائتمان لقطاع البناء والتشييد بنسبة (١٪) أدّى ذلك إلى زيادة الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد في الأمد القصير بنسبة (٤,٢٨٦ ٪) بمعنى وجود تأثير ايجابي ومعنوي للائتمان المصرفي إلى قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي لهذا القطاع الأمد القصير، وهي نتائج تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، وإن هذا التأثير الإيجابي سيمتد الى الأجل الطويل ويؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي لهذا القطاع ولكن بنسبة (٠,٢٢٩٪).

٢- اعتمادا على (قيمة (المعلمة المقدرة وإشاراتها الموجبة كلما زاد إجمالي الائتمان المصرفي بنسبة (١٪) أدّى ذلك إلى

ارتفاع الناتج المحلي للبناء والتشييد في الأمد القصير بنسبة (٠,٤٩١٪) وإن هذا التأثير الإيجابي سيستمر ويصل إلى (٠,٨٦٣٪)، أي يبقى التأثير الطردي والايجابي في الأمد الطويل بسبب أن الزيادة في منح الائتمان المصرفي وعمليات الإقراض من قبل المصارف على الانشطة والقطاعات الاقتصادية تؤدي الى تحفيز الطلب الاستثماري عموماً والاستثمار في قطاع البناء والتشييد خصوصاً مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي في الأجلين القصير والطويل ويطابق هذا مع منطق النظرية الاقتصادية.

٣- فيما يخص نقطة التوازن (معامل حد تصحيح الخطأ) فإنها تمثل مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ومن المتوقع أن يكون سالباً ومعنويا، وقد بلغ (CointEq(-١)= -٤,٣٤٥) وبدلالة إحصائية (Proob ٠,٠٠٥٣) ، ما يدل على صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائيا، والإشارة السالبة تدل على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، بعبارة أخرى المدة الزمنية المطلوبة لتحقيق التوازن طويل المدى هي ( ) بمعنى نحتاج إلى ما يقارب (٣) أشهر للوصول إلى نقطة التوازن.

سادساً: الاختبارات التشخيصية لمصداقية النماذج (Diagnostic tests):

من أجل أن يكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة ويعتمد عليها صناع القرار، وكذلك لإمكان استخدام النماذج المقدرة للتنبؤ، تم الاعتماد على اختبارات تصديقية وتشخيصية عدة وجاءت النتائج على النحو الآتي:

١- الاختبارات التصديقية:

تتضمن الاختبارات التصديقية عددا من الاختبارات الإحصائية، على الرغم من وجود اختبارات عديدة لفحص جودة النماذج المستخدمة لكن أهمها هي (R Squared, Adjusted - R Squared, F-test, AIC,. Std Error, SSR). والجدول (٧) يبين قيم بعض هذه الاختبارات ودلالاتها المعنوية.

الجدول(١٠)

نتائج الاختبارات التصديقية للنماذج المقدرة

النموذج الاول: نموذج نمو قطاع الصناعة						
الاختبارات الإحصائية	R-Squared R^2	Adjusted R^2	F- statistic	S.E of regression	AIC Akaike info criterion	SSR Sum squared resid
القيمة	0.96	0.95	83 (0.000)	0.125	0.173	-1.059
النموذج الثالث: نموذج نمو قطاع التجارة						
الاختبارات الإحصائية	R-Squared R^2	Adjusted R^2	F- statistic	S.E of regression	AIC Akaike info criterion	SSR Sum squared resid
القيمة	0.99	97 .0	70 (0.000)	0.063	-2.448	0.020
النموذج الخامس: نموذج نمو قطاع البناء والتشييد						
الاختبارات الإحصائية	R-Squared R^2	Adjusted R^2	F- statistic	S.E of regression	AIC Akaike info criterion	SSR Sum squared resid
القيمة	0.99	0.99	1140(0.023)	0.016	-6.205	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews٩

يتبين من الجدول (١٠) أن:

١ -معامل التحديد ((R٢ مرتفع للمتغيرات كافة ويتراوح بين(٩٦٪،٩٩٪)، وهذا يعني أن كل المتغيرات التفسيرية الداخلة في النماذج لها علاقة قوية ومعنوية بالمتغيرات التابعة، وتفسر حوالي (٩٦٪ إلى ٩٩٪) من التغيرات الحاصلة في تلك المتغيرات .

٢- الاختلاف بين معامل التحديد (R٢) معامل التحديد المعدل (Adjusted R٢)) قليل جدا بنسبة (٣٪، ٢٪، ٠٪) لثلاثة نماذج على التوالي، وهذا يعني أن كل المتغيرات الداخلة في النماذج المقدرة ضرورية ومهمة، وهذا دليل على حسن استخدام النماذج وحسن التقدير.

٣- قيمة (F) للنماذج كافة تتراوح بين (٧٠-١١٤٠) وبدلالة إحصائية (٠,٠٠٠ - ٠,٠٢٣) وهي أقل من قيمة P-Value (٠,٠٥)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات التفسيرية المتغيرات التابعة في كافة النماذج، وهذا دليل على جودة النماذج المقدرة من الناحية الإحصائية. ومن جهة أخرى نلاحظ أن قيمة (Standard Error) قليلة (أقل من ٥٪)، وهذا دليل على صحة النماذج المقدرة ومصداقيتها من الناحية الإحصائية.

(AIC) -٤ عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدرة، ويعّد من المؤشرات الإحصائية المهمة، وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال الجدول (١٠) يتبين أن القيم المفقودة في النماذج المقدرة قليلة ومقبولة عموماً، وهذا دليل على حسن التقدير للنماذج المعتمدة.

٥- إن (SSR) مقياس التناقض بين البيانات ونماذج التقدير، ويشير إلى ملاءمة النموذج للبيانات. يستخدم كمعيار أمثل في اختيار المعلمة واختيار النموذج. وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال الجدول (١٠) يتبين أن القيم في النماذج المقدرة مقبولة عموماً، وهذا دليل على ملاءمة النموذج للبيانات.

٢- الاختبارات التشخيصية :

توجد اختبارات تشخيصية عديدة لفحص النماذج المستخدمة، منها الاختبارات المستخدمة لفحص (مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة الارتباط المتعدد، مشكلة عدم تجانس التباين، مشكلة التشخيص)، والجدول(١١) الآتي يبين القيم المعنوية ودلالتها لبعض هذه الاختبارات:

الجدول(١١)

النموذج الاول: نموذج نمو قطاع الصناعة					
الاختبارات القياسية	**Ramsey RESET Test** (مشكلة التشخيص)	**Breusch-Godfrey Test** (مشكلة الارتباط الذاتي)	**Variance Inflation Factors Test** (مشكلة التعدد الخطي)	**Heteroscedasticity Test** (مشكلة عدم تجانس التباين)	**مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبيانات** (Jarque -Bera Test)
القيمة	(0.11) >0.05	**(0.25)** >0.05	(3.32-8.34) <10	**(0.54)** > 0.05	**(0.90)** >0.05
النموذج الثاني: نموذج نمو قطاع التجارة					
الاختبارات القياسية	**Ramsey RESET Test** (مشكلة التشخيص)	**Breusch-Godfrey Test** (مشكلة الارتباط الذاتي)	**Variance Inflation Factors Test** (مشكلة التعدد الخطي)	**Heteroscedasticity Test** (مشكلة عدم تجانس التباين)	**مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبيانات** (Jarque -Bera Test)
القيمة	**0.283** > 0.05	**(0.13)** > 0.05	(1.72-6.86)<10	**(0.99)** > 0.05	**(0.284)** > 0.05
النموذج الثالث: نموذج نمو قطاع البناء والتشييد					

الاختبارات القياسية	Ramsey RESET Test (مشكلة التشخيص)	Breusch-Godfrey Test (مشكلة الارتباط الذاتي)	Variance Inflation Factors Test (مشكلة التعدد الخطي)	Heteroscedasticity Test (مشكلة عدم تجانس التباين)	مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبيانات (Jarque –Bera Test)
القيمة	**(0.47)** >0.05	**(0.54)** > 0.05	(1.45-6.46)<10	**(0.64)** > 0.05	**(0.271)** > 0.05

نتائج الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدرة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews ٩

يتبين من الجدول (١١) أن النماذج المعتمدة اجتاز كل الاختبارات القياسية وخالية من المشكلات القياسية الأساسية (الارتباط الذاتي، مشكلة الارتباط المتعدد، عدم تجانس التباين، التشخيص والتوزيع الطبيعي)، وأن قيمة المعالم المقدرة أكبر من قيمة(٠,٠٥) P-Value ، أقل من قيمة (١٠) (VIF)وذلك دليل على حسن استخدام النماذج.

سابعاً: استقرار النماذج المقدرة (Stability Test/CUSUM and CUSUM of Squares tests)

للتأكد من استقرار التغيرات الهيكلية في النماذج المعتمدة في هذا البحث ينبغي استخدام اختبارات المجموع التراكمي للباقيات العودة (CUSUM) و(CUCUM of Squares)، ويمكن تصوير ذلك من خلال الأشكال البيانية للنماذج المعتمدة:

١- نموذج نمو قطاع الصناعة:

لغرض توضيح أكثر للعلاقات الموجودة في نموذج نمو القطاع الصناعي ينظر إلى الشكل (١):

الشكل (١)

إستقرار النماذج المقدرة (نمو القطاع الصناعي) في العراق خلال المدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠)

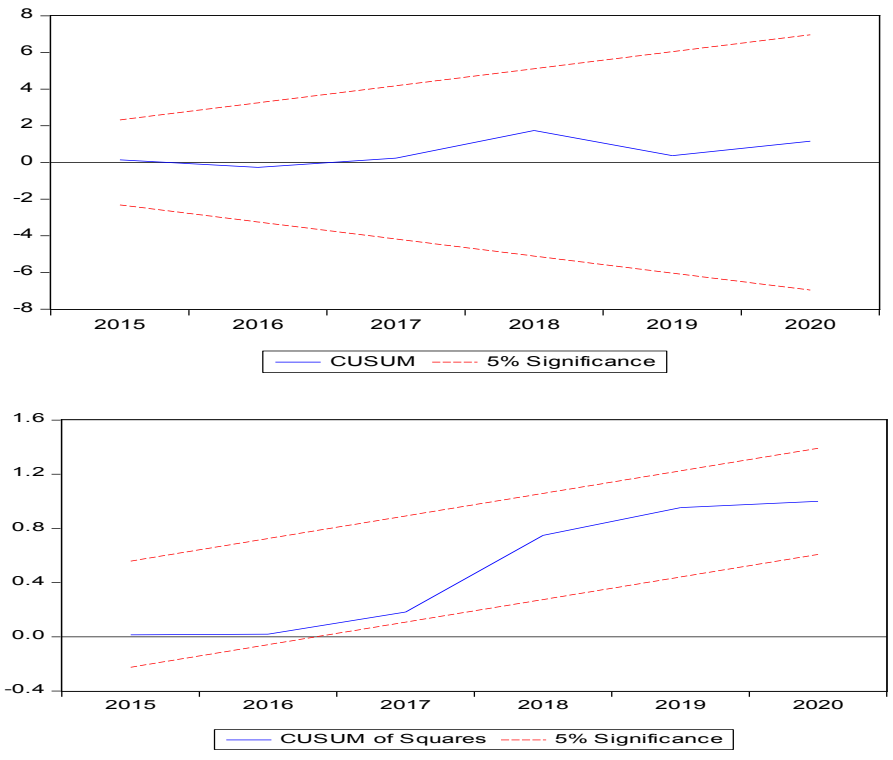

٢- نموذج نمو قطاع التجارة:

لغرض توضيح أكثر للعلاقات الموجودة في نموذج نمو القطاع التجاري ينظر إلى الشكل (٢):

الشكل (٢)

إستقرار النماذج المقدرة (نمو القطاع التجاري) في العراق خلال المدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠)

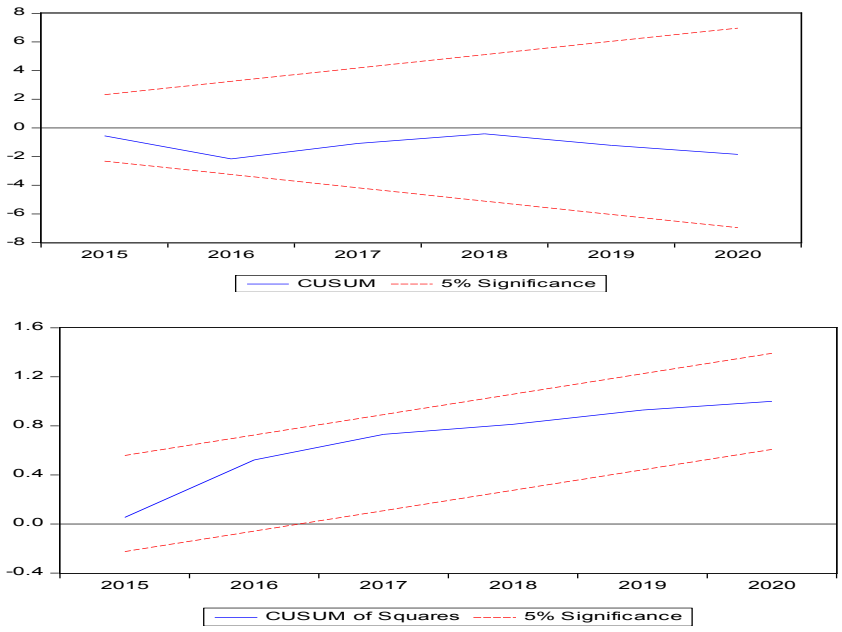

٣- نموذج نمو قطاع البناء والتشييد:

لغرض توضيح أكثر للعلاقات الموجودة في نموذج نمو قطاع البناء والتشييد ينظر إلى الشكل (٣):

الشكل (٣)

إستقرار النماذج المقدرة (نمو قطاع البناء والتشييد) في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

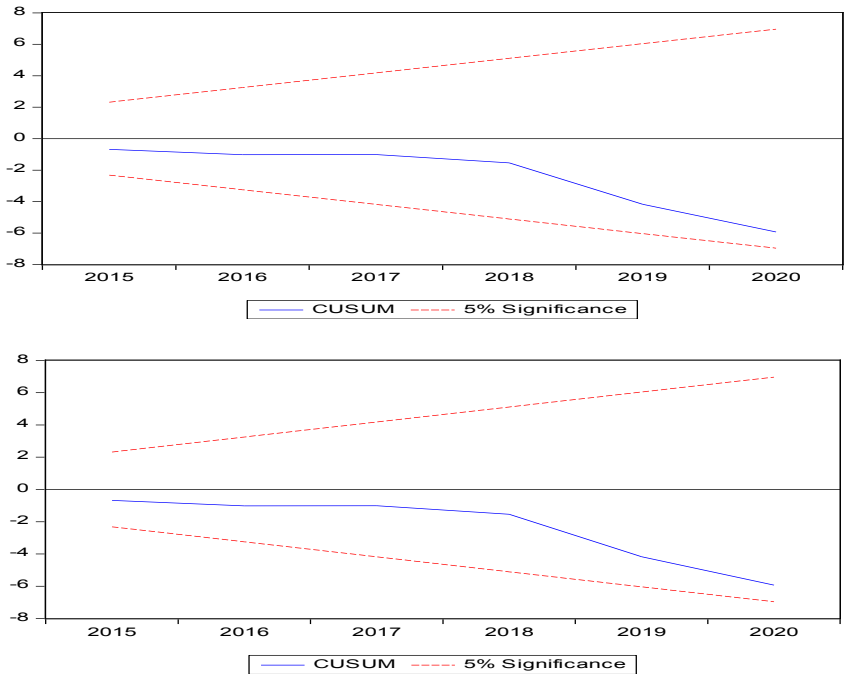

أولاً-الاستنتاجات:

١- أظهرت نتائج اختبارات النموذج القياسي المقدر أن منح الائتمان المصرفي للقطاعات الاقتصادية عينة البحث ومع كل العوائق والتحديات يؤثر بشكل إيجابي على معدل نمو الناتج المحلي لتلك القطاعات في الأجلين القصير والطويل، وتبين أن العلاقة بين متغيرات البحث طردية وهي نتائج تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وتؤكد صحة نتائج التقدير.

٢- أظهرت نتائج تقدير الاختبارات بأن الائتمان المصرفي قطاع الصناعة له تأثير واضح في الناتج المحلي الصناعي بحيث إذا زاد الائتمان المصرفي للقطاع الصناعي بنسبة (١٪) يرتفع الناتج المحلي الصناعي بنسبة (٠,٢٧٥٪) ،وهذا يشير بأن العلاقة بين نسبة الائتمان للقطاع الصناعي الناتج المحلي الصناعي علاقة طردية، وهذا تساهم بالنتيجة في نمو وزيادة الناتج المحلي للقطاع الصناعي

٣- أظهرت نتائج اختبارات النموذج القياسي المقدر أن الحرب ضد داعش خلال السنوات (٢٠١٤-٢٠١٨) كان لها تأثير سلبي على نمو القطاعات الاقتصادية في العراق، ونسب المؤشرات للنماذج كالأتي (المعلمة المقدرة لقطاع الصناعة ٠,٢٤٧-)، (المعلمة المقدرة لقطاع التجارة ٠,١٦٢-,((المعلمة المقدرة لقطاع البناء والتشييد ٣,٠٥٧-)

٤- أظهرت نتائج الاختبارات النموذج القياسي أن الزيادة في إجمالي الائتمان المصرفي بنسبة (١٪) أدّى إلى ارتفاع الناتج المحلي للبناء والتشييد في الأمد القصير بنسبة (٠,٤٩١٪) وأن هذا التأثير إيجابي وأن العلاقة طردية في الأمد الطويل بسبب أن الزيادة في منح الائتمان المصرفي وعمليات الإقراض من قبل المصارف على الانشطة والقطاعات الاقتصادية تؤدي الى تحفيز الطلب الاستثماري عموماً والاستثمار في قطاع البناء والتشييد خصوصاً مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي في الأجلين القصير والطويل ويطابق مع منطق النظرية الاقتصادية.

٥- أظهرت نتائج الاختبارات النموذج القياسي بأن الائتمان المصرفي لقطاع البناء والتشييد له تأثير واضح في الناتج المحلي إذ زاد الائتمان المصرفي لهذا القطاع بنسبة (١٪) وارتفع الناتج المحلي للبناء والتشييد بنسبة (٤,٢٨٦٪)، وهذا دليل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

٦- أظهرت نتائج تقدير الاختبارات بأن زيادة الائتمان المصرفي لقطاع التجارة يعكس إيجاباً على الناتج المحلي التجاري إذا زاد الائتمان المصرفي لقطاع التجارة بنسبة (١٪) هذا سبب بارتفاع الناتج المحلي للتجارة بنسبة (٠,٤٦١٪) وهذا يؤكد أن العلاقة بين الائتمان المصرفي للقطاع التجاري الناتج المحلي التجاري علاقة طردية ويتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً- المقترحات:

إستناداً على الاستنتاجات السابقة نقترح ما يلي:-

١- ضرورة تحسين القطاع المصرف والبدء بتكثيف الجهود لبناء نظام مصرفي سليم وآمن وتطوير أنظمة العمليات المصرفية بما يتماشى مع الظروف الجديدة التي يمر بها الاقتصاد العراقي، من خلال تعديل معدلات وشروط منح الائتمان المصرفي ورفع كفاءته بما يخدم الانشطة الاقتصادية وبشكل يتسم مع متطلبات النمو الاقتصادي في القطاعات المختلفة.

٢- ضرورة إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية في العراق، واستثمار الموارد الاقتصادية المتاحة في تطوير القطاعات السلعية، لا سيما القطاعات (الصناعية والزراعية) ، بهدف تقليص هيمنة قطاع النفط على نشاط الإنتاج والتصدير وتطوير الصادرات كماً ونوعاً وضمان استقرار عائداتها من خلال رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للصناعات التصديرية التي تتمتع بمزايا تنافسية في الأسواق الخارجية، وبالتالي خلق قاعدة إنتاج مرنة ومتنوعة.

٣- لضمان حالة التوافق بين ما يقدم من الائتمان المصرفي وعملية نمو القطاعات الاقتصادية لابد من وجود سياسة مصرفية ائتمانية منسجمة مع الاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة المتكاملة مع السياسات الاقتصادية الأخرى.

٤- للحد من ريعية الاقتصاد وهيمنة قطاع النفط الاستخراجي على الناتج المحلي والدخل القومي في العراق لابد من تنويع مصادر الدخل وإيجاد محفزات متنوعة لنمو القطاعات الاقتصادية الاخرى.

پوختە

قەرزی بانکیی یەکێکە لە بابەتە هەرە گرنگەکانی ژیانی ئابووریی، ئەمەش لە ڕێگەی ڕۆڵی قەرزەوە ئەبێت لەسەر گەشەی کەرتە ئابوورییەکان و کاریگەرییەکانی لەسەر لایەنە جیاوازە دارایی و ئابوورییەکان. ئامانجی ئەم توێژینەوەیە شیکردنەوە و پێوانەکردنی ڕۆڵی قەرزی بانکییە لە گەشەی کەرتە ئابوورییەکان، لە ماوەی (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، لە عێراق دا. گرنگیی ئەم توێژینەوەیە لە پێکهاتەی کەرتی بانکیی لەگەڵ واقیعی(کەتواریی)... چالاکیی قەرزی بانکەکان، لە کەرتە ئابوورییەکان دەرئەکەوێت لەدوای ئەو گۆڕانکارییە سیاسیی و ئابووریانەی کە دوای ڕووداوەکانی ساڵی (٢٠٠٣) ڕوویاندا. هەروەها توێژینەوەکە پشتی بە گریمانەیەکی بنەڕەتیی بەستووە کە ئەویش بریتییە لە پێوەندییەکی ئەرێنیی و واتاداریی قەرزی بانکیی (وامی بانکیی)، لەگەشەی کەرتە ئابوورییە کورتمەودا و درێژمەوداکان وەک (گۆڕاوێکی سەربەخۆ) لە عێراقدا ئەبینرێن، هەروەها لەبەرهەمی ناوخۆیی گشتیی ئەو کەرتانەدا، وەک (گۆڕاوێکی پاشکۆ) خۆی ئەبینێت. هەروەها توێژینەوەکە پشتی بە ڕێبازی (الاستقرائي) بەستووە بۆ ئاشنابوون بە چوارچێوەی تیۆری و چەمکی پەیوەست بە سروشتی قەرزی بانکیی و ڕۆڵی لە گەشەی ئابووریدا ، لەگەڵ ڕێبازی (الاستنباطي) بۆ شیکردنەوە و هەڵسەنگاندنی گۆڕاوەکانی توێژینەوەکە و بەکارهێنانی شێوازی شیکاریی (قیاسي) ، لەسەر بنەمای ئەو زانیاریی و داتایانەی کە بە هۆی بەکارهێنانی بەرنامەی (E-views٩)هوە بەدەستهاتوون. توێژینەوەکە گەیشتە چەندین ئەنجام: لەوانە هەبوونی پەیوەندییەکی ئەرێنی لە نێوان قەرزی بانکیی کە بە هەندێک کەرت دراوە لەگەڵ گەشەی بەرهەمی ناوخۆیی گشتیی ئەو کەرتانەی کە لە ماوەی توێژینەوەکەدا گەشەیانکردووە کەئەم بارە ئابووریە بە هەمەچەشنکردنی دارایی و قەرزی بانکیی و بەهێزکردنی کەرتە ئابوورییەکان ئەکرێت، بە ئامانجی گەشەکردن ئەو کەرتانەی کە لە بودجەی گشتییەوە پارەیان بۆ دابین ناکرێت، بە تایبەتیی و پەرەپێدانی ئابووریی عێراق، هەمەچەشنکردنی سەرچاوەکانی داهات و دۆزینەوەی هاندەرە جۆراوجۆرەکان بۆ گەشەی کەرتە ئابوورییەکانی تر، هاوکات دڵنیابوون لە پێویستیی ئاراستەکردنی ئاسانکارییە بانکییەکان بۆ ئەو کەرتانەی کە گرنگییەکی ڕێژەیی بەرزیان لە پێکهێنانی کۆبەرهەمی ناوخۆییدا هەیە ، بە مەبەستی بەدەستهێنانی گەشەی ئابووریی بەردەوام لەگەڵ لەبەرچاوگرتنی بەدەستهێنانی هاوسەنگی کەرتەکان لەو دابەشکردنەدا.

کلیلە وشەکان: قەرزی بانکیی، کەرتە ئابوورییەکان، گەشەی ئابووریی، بەرهەمی ناوخۆی گشتیی.

Analyzing and measuring the role of bank credit in the growth of some economic sectors in Iraq for the period (20042020-)

Abstract

This research aims to measure and analyze the role of bank credit in the growth of some economic sectors in Iraq for the period (20042020-) by determining the percentage of the impact of bank credit granted to some selected economic sectors (as an independent variable) on the growth of the GDP of those sectors and determining the type of relationship between them. The research, through the results of the assessment and using the E-views9 program, reached several conclusions, including the existence of a positive and significant impact of bank credit granted to some economic sectors on the GDP of those sectors in the short and long term. It is not financed from the general budget in particular, as well as the non-oil sectors of high relative importance in the formation of the gross domestic product, with the aim of developing and developing the Iraqi economy and achieving sustainable economic growth.

Keywords: bank credit, economic sectors, economic growth.

المصادر:

١- أبو شيخه، رائد،(٢٠١٦)، «أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين»، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس.

٢- أحبك، سمية، (٢٠١٣) « آليات منح الائتمان في البنوك التجارية»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية، جامعة قاصدي مرباح .

٣- الأمين، بلهوشات والاخرون،(٢٠٢٠)، «أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر»، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد(١٣)، العدد(١٠).

٤- بدارين، لؤي، (٢٠١٩)، « العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية»، رسالة ماجستير، جامعة الخليل.

٥- الجزراوي، إبراهيم و النعيمي، نادية، (٢٠١٠) «تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية-تطبيقية) في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار» مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد (٨٣).

٦- الجندي،قاسم، (٢٠٢١)، «قياس تأثير تطور القطاع المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي، كلية الاقتصاد والتجارة» جامعة الاسمرية، ليبيا، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد (١٩).

٧- حمزة، حسن،(٢٠١٥)، «الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي»، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد(٩)، العدد(٣٢).

٨- الدباس، حسان، (٢٠١٤)، «العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية»، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق.

٩- الزبيدي، زهراء،(٢٠١٥)، «تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق» ، رسالة ماجستير في قسم الاقتصاد، جامعة القادسية .

١٠- الزغبي،هيثم،(٢٠٠٠)، «الادارة والتحليل المالي»، دار الفكر الحديث،عمان.
١١- طه، طارق،(٢٠٠٧)، «إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت»، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية.
١٢- عبادي، محمد، (٢٠١٤)، «تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البشير الابراهيمي.
١٣- علي طالب حسين وآخرون،(٢٠٢١)، « قياس أثر الإنفاق في الرأس المال البشري على النمو الاقتصادي في العراق»، مجلة اقتصاديات الأعمال، عدد خاص ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ديالى.
١٤- الفضيل، سايب و نبيل، حاجي، (٢٠١٨)، «دور التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي»، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
١٥- كنعان، علي، (٢٠١٢)، «النقود والصيرفة والسياسة النقدية» ، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت.
١٦- محسن،مها، (٢٠١٥)، «أثر هيكلية الودائع المصرفية على الائتمان المصرفي في العراق»، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (٤٦).
١٧- محمد سالم، شيماء، (٢٠١٩)، «تقييم كفاءة معايير منح الائتمان وعلاقتها بالأداء المالي بالتطبيق على البنوك»، رسالة ماجستير، جامعة بورسعيد.
١٨- محمود، مصطفى، (٢٠١٥)، «المسؤولية الاجتماعية كأحد معايير ترشيد قرار منح الائتمان بالبنوك»، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والتكنولوجيا بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا – فرع جنوب الوادي بأسوان.
١٩- Dayetalz Joseph & Kathor David ,) The Economies Of Money And International Finance (٦th , Edition , MCGraw-Hill , ٢٠١٠ , P:٤٦.